AL-SABAH

الصباح الدولية

www.alsabahpress.com Alsabah Media | السنة الخامسة عشرة | 22 مارس 2023 م | 30 شعبان 1444 هـ | الأربعاء | No. 4529

ميليشيا الحوثي تسجن 4 ناشطين انتقدوا فسادها على يوتيوب

الاتحاد الأوروبي: ندعو للإفراج عن جميع المعتقلين باليمن

«وكالات» : في ذروة تصاعد موجة الاحتقان الشعبي ضد فساد الحوثيين، وتفاقم الضائقة المعيشية في مناطق سيطرتها باليمن، أصدرت محكمة في صنعاء خاضعة لميليشيات الحوثي، أمس الثلاثاء، أحكاما بالسجن على أربعة ناشطين يمنيين على يوتيوب، لفترات تتراوح بين 3 سنوات و6 أشهر، بعد أن أسندت إليهم اتهامات بالتحريض والسعي لتكدير الأمن العام.

وقال محامي الناشطين، وضاح قطيش، إن الأربعة أدينوا بالتحريض على الفوضى، والإخلال بالسلم، وإهانة الحوثيين. وأوضح أنه حكم على أحمد علاو، بالسجن ثلاث سنوات، ومصطفى المومري بالسجن مدة عام ونصف، أما الناشطان الآخران، أحمد حجر وحمود المصباحي، فحكم عليهما بالسجن لمدة عام، وستة أشهر، على التوالي، بحسب ما نقلت أسوشييتد برس.

كما أضاف أن المحكمة أمرت أيضا بإغلاق قنوات النشطاء على يوتيوب وتغريم كل منهم 10 ملايين ريال يمني، أي نحو 40 ألف دولار.

إلى ذلك، ندد المحامي بالحكم ووصفه بأنه «مدفوع سياسيا"، مضيفا أنه سيستأنفه قريباً.

وكان الناشط أحمد حجر اختطف عقب بثه مقطع فيديو مصور كشف فيه جزءاً من فساد الحوثيين وانتقد ممارساتهم ونهبهم لحقوق وأملاك المواطنين، وقال حينها إن الميليشيات «تتعمد تطفيش المستثمرين والتجار»، وإن قياداتها مجرد «لصوص ونصابين يأكلون رواتب الموظفين وحق الضعفاء وينهبون الأراضي، وإن الصغير والكبير أصبح ينتقد الميليشيات.

وأشار إلى أنها تجبر ملايين الناس على الخروج في فعاليتها الطائفية لتضليل الرأي العام بحاضنتها الشعبية بمن فيهم الموظفون الذين يتم إجبارهم على الخروج أو مصادرة درجتهم الوظيفية رغم انقطاع مرتباتهم.

من جهته، بث المومري صورا من مظاهر انتشار الجوع وتزايد أعداد المتسولين في الشوارع والتقاطعات العامة وأبواب المطاعم، مشيراً الى أن الوضع المزري أخرج من وصفهم بالعفيفين للتسول في الشوارع.

في حين اعتبرت ميليشيات الحوثي حديث نشطاء «اليوتيوب» عن المجاعة ومظاهر الفقر والفساد المالي والإداري وسرقات المال العام ونهب الأراضي في صنعاء، مجرد «إشاعات كاذبة ومغرضة ودعايات مثيرة بقصد تكدير الأمن العام وإلحاق الضرر بالمصلحة العام».

فاعتقلت الناشطين الأربعة نهاية العام الماضي بعد أن ظهروا في تلك الفيديوهات التي نددت بفساد قيادات رفيعة في صفوفها، وإثرائهم غير المشروع، في ظل التردي المريع للأوضاع المعيشية للسكان في مناطق نفوذ الحوثيين التي تجنى يوميا ملايين الدولارات من موارد وعائدات الدولة شمالي البلاد.

عناصر حوثية في صنعاء

من ناحية أخرى رحب الاتحاد الأوروبي باتفاق تبادل الأسرى في اليمن الذي أعلن عنه برعاية الأمم المتحدة والصليب الأحمر.

ودعا للإفراج عن جميع السجناء، والبناء على هذه الخطوة لتحقيق السلام في البلاد، بحسب ما أفادت بعثة الاتحاد في اليمن على حسابها في تويتر، أمس الثلاثاء.

وكان الوفد التفاوضي التابع لحكومة اليمن وجماعة الحوثي اتفقا الاثنين على إطلاق سراح أكثر من 887 أسيرا كمرحلة أولى، بعد مفاوضات حول ملف المحتجزين برعاية الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

فيما أعلن مبعوث الأمم المتحدة لليمن هانس غروندبرغ في مؤتمر صحافي في جنيف، بعد عشرة أيام من المناقشات التي نُظّمت برعاية الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر، «يسعدني أن أبلغكم أنّ الجانبين وافقا على خطة لإطلاق سراح 887 معتقلاً».

كما أضاف أنّ المشاركين «وافقوا على الاجتماع مرّة أخرى في منتصف أيار لمناقشة تبادلٍ جديد للأسرى».

في حين أوضح ماجد فاضل، عضو الوفد الحكومي المفاوض، أن الحوثيين سيطلقون سراح وزير الدفاع الأسبق اللواء محمود الصبيحي وأربعة صحافيين محكوم عليهم بالإعدام وأبناء عدد من القيادات الحكومية اليمنية.

يشار إلى أن المفاوضات كانت بدأت في برن هذا الشهر بين ممثلين عن الحكومة اليمنية والحوثيين، بإشراف الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وقال غروندبرغ في بيان حينها «مع اقتِراب شهر رمضان، أحضّ الطرفين على احترام الالتزامات التي قطعاها، ليس فقط تجاه بعضهما، بل كذلك تجاه آلاف العائلات اليمنية التي تنتظر منذ وقت طويل الاجتماع بأقاربها».

وكانت آخر عملية تبادل أسرى جرت في أكتوبر 2020، حين تمّ «إطلاق سراح أكثر من 1050 أسيرا وإعادتهم إلى مناطقهم أو بلدانهم»، بحسب الصليب الأحمر

البرهان: السياسيون يتحملون مسؤولية الانقلاب وليس الجيش

عبد الفتاح البرهان

«وكالات» : للمرة الثانية في أقل من يومين، جدد رئيس مجلس السيادة السوداني، قائد القوات المسلحة، عبد الفتاح البرهان، التأكيد على أن البلاد ماضية نحو التسوية والانتقال السياسي.

وحمل البرهان في تصريحات، أمس الثلاثاء، خلال احتفال قبلي بولاية كردفان، السياسيين عامة مسؤولية حصول انقلابات، قائلا «السياسيون يتحملون مسؤولية الانقلابات وليس الجيش».

كما أكد أن السودان مقبل على مرحلة جديدة، متحدثا عن انتقال سيكون مرضيا للجميع. وشدد على وجوب أن تكون العملية السياسية شاملة وتضم جميع القوى.

إلى ذلك، أشار إلى أن الاستقرار سيتحقق قبل إجراء الانتخابات، داعيا السياسيين إلى تقبل الآخرين.

أما عن الصراعات القبلية المستمرة في بعض المناطق، فشدد على وجوب توقفها، لافتا في الوقت عينه إلى أن البلد يعاني من انتشار السلاح الذي يهدد استقراره وأمنه.

وكان البرهان أعلن سابقا عن أن البلاد تسير في طريق تأسيس حكم مدني خالص، مرجحا تشكيل الحكومة المدنية قريبا.

يشار إلى أن الآلية الثلاثية (التي تضم الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والهيئة الحكومية للتنمية إيغاد) كانت أعربت الاثنين عن أملها في توصل جميع الأطراف السودانية إلى اتفاق نهائي حول الحلول لتمهيد الطريق أمام تشكيل حكومة مدنية، في أقرب وقت.

كما رحبت باتفاق الأطراف المعنية على «خارطة طريق وجدول زمني» لصياغة الاتفاق السياسي النهائي والدستور الانتقالي على أساس الاتفاق الإطاري.

إلا أن خالد عمر يوسف، المتحدث باسم العملية السياسية أشار إلى اتفاق الأطراف المدنية والعسكرية على توقيع الاتفاق النهائي في الأول من أبريل المقبل، على أن يوقع الدستور الانتقالي في السادس من الشهر القادم.

ووقع المكون العسكري وقوى مدنية بقيادة الحرية والتغيير وقوى سياسية ومهنية أخرى، الاتفاق الإطاري في الخامس من ديسمبر الماضي 2022 مع لبدء مرحلة انتقالية تستمر لمدة عامين وتختتم بإجراء انتخابات نيابيةورئاسية.

جاء هذا الاتفاق الإطاري الذي لا تزال بعض الأصوات المدنية تعارضه، بعد أشهر من التوترات السياسية التي بدأت بحل الحكومة المدنية السابقة برئاسة عبدالله حمدوك، وإعلان الجيش الطوارئ.

تظاهرة بالعاصمة التونسية دعماً لقيس سعيد

من المظاهرة الداعمة لقيس سعيد في تونس

«وكالات» : تجمع المئات من أنصار الرئيس التونسي قيس سعيد في العاصمة الاثنين، تعبيراً عن دعمهم له بعد حملة لإيقاف معارضين بشبهة الخيانة والفساد ورفضاً لما وصفوه بالتدخل الأجنبي.

وردد المتظاهرون الذين تجمعوا في شارع الحبيب بورقيبة هتافات «الشعب يريد تطهير البلاد».

وبدأت الشرطة في الأسابيع الأخيرة حملة إيقافات شملت قيادات من المعارضة وقبضت على سياسيين وقضاة ونقابي ورجل أعمال بارز ورئيس محطة إذاعية.

ويؤكد سعيد أن قراراته قانونية وضرورية لإنقاذ تونس من الفوضى والفساد وندد بخصومه ووصفهم بأنهم خونة ومجرمون وإرهابيون.

ووصف الرئيس تصريحات عبرت من خلالها الولايات المتحدة وأوروبا عن قلقهما إزاء تصرفاته بأنها اعتداء على السيادة التونسية.

ومن بين الأدلة المقدمة ضد المسجونين في الأسابيع القليلة الماضية على ذمة المحاكمة بتهمة التآمر على أمن الدولة أنهم التقوا بدبلوماسيين فرنسيين أو أميركيين.

وقالت لبنى السويسي إحدى المشاركات في المظاهرة «ندعم سعيد في حملته ضد الخونة والفاسدين ومن خربوا البلاد خلال العقد الماضي وضد التدخل الخارجي». وأضافت: «نريد أن يواصل سعيد حربه بلا هوادة».

بعد 300 ألف فتوى عن الشفهي

السيسي: «اللي عاوز يطلق زوجته يوثق»

«وكالات» : أكد الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، أن الحكومة تعمل حاليا على صياغة قانون الأحوال الشخصية، ليقضي على الطلاق الشفهي، ومعلنا ضرورة توثيقه ليجري الاعتداد به.

وقال السيسي في احتفالية الأسرة المصرية، الاثنين، إنه سبق وتحدث عن قانون توثيق الطلاق قبل نحو 5 سنوات، ومن الضروري أن يطبق حاليا، مؤكدا أنه لن يقدم على أي إجراء يخالف الشريعة والدين مشيرا إلى أن البرلمان يناقش الأمر حاليا، ويهدف من وراء ذلك للحفاظ على اللبنة الأولى في المجتمع وهي الأسرة.

وأضاف أن تطبيق أي قانون يحتاج إلى وقت ليستقر في وجدان المجتمع، ويستوعبه ويقبله، مثلما كان الزواج، يتطلب في البداية التوثيق حتى ينتهي لأضراره الكثيرة وصعوبة ضبط وكبح ما يجري على الألسنة من كلمات قد تدمر الأسرة في لحظات غضب.

وشدد الرئيس المصري على أن قانون الأحوال الشخصية يمكن الاعتداد به أمام المحاكم وحفظ حقوق المرأة، مشيرا إلى وجود نحو 300 ألف فتوى حول الطلاق خلال 5 سنوات، وهو ما يجب أن يتوقف، وكان المستشار عبدالرحمن محمد، رئيس لجنة إعداد قانون الأحوال الشخصية في مصر قد أعلن في تصريحات سابقة، أنه سيتم الانتهاء من مشروع قانون الأحوال الشخصية الجديد قريبا.

وقال إن الرئيس عبدالفتاح السيسي كلف لجنة قضائية بإعداد قانون الأحوال الشخصية، مشيرا إلى أن اللجنة استعانت في إعداد القانون بأطباء نفسيين، وأساتذة في علم الاجتماع، وبعض العاملين في شركات التأمين والمفتي والأزهر الشريف.

وأشار إلى أن القانون نص على إعداد وثيقة ما قبل الزواج للاتفاق على بعض الشروط، وستكون مرجعية عند حدوث أي خلاف حتى لا يتم اللجوء إلى المحكمة، مضيفا أن الوثيقة ستتضمن شروطا سيتفق عليها الطرفان قبل الزواج بشرط ألا تخالف الشرع، مثل اشتراط الزوجة عدم الزواج بأخرى وأي اشتراطات أخرى.

وكشف أن القانون الجديد سيتيح تقنين أوضاع الزواج العرفي الذي تم قبل صدوره وبعدها لن يعترف به قانونا، موضحا أن القانون كذلك سيمنح الأب المرتبة الثانية في حق حضانة الصغار بعد الأم في حالة الطلاق ووقوع الانفصال.

وكانت مؤسسة قضايا المرأة المصرية، وهي مؤسسة حقوقية معنية بقضايا المرأة، قد كشفت سابقا مشاركتها في إعداد القانون، مؤكدة أنها حرصت على وضع وصياغة مقترح القانون تحت شعار «قانون أسرة أكثر عدالة»، وأقامت حوارات ومناقشات عليه في مختلف محافظات الجمهورية للحصول على رأي وتوافق مجتمعي حوله.

وذكرت أن القانون تضمن عدة بنود جديدة، تحفظ حقوق المرأة والرجل والأبناء على السواء.

الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي

أنقرة: اتفقنا مع مصر على مواصلة التشاور والتعاون الوثيق بشأن ليبيا

«وكالات» : قال وزير الخارجية التركي مولود تشاووش أوغلو الاثنين إن بلاده اتفقت مع مصر على مواصلة التشاور والتعاون الوثيق بشأن ليبيا.

وأكد أوغلو في تصريحات أدلى بها في ختام زيارته للقاهرة ونقلتها وكالة الأناضول أن الاتفاقية البحرية المبرمة بين أنقرة وحكومة الوحدة الوطنية الليبية ليست ضد مصالح مصر.

كما اعتبر أوغلو أن مصر «راعت» مصالح أنقرة عندما أبرمت اتفاقيات بحرية مع اليونان.

وأشار وزير الخارجية التركي إلى أن «القضية التي لا ترتاح لها مصر هي وجودنا في ليبيا، مضيفا «نحن نقول منذ البداية أن وجودنا هناك لا يشكل خطرا على مصر».

وأردف قوله «هذا التواجد جاء بناء على دعوة من الحكومة الشرعية في ذلك اليوم، واستمر بناء على رغبة الحكومات اللاحقة، ونصرح دائما أن الوجود التركي في هذا البلد ليس له أي آثار سلبية على مصر»

وكانت مصادر كشفت أن هناك اتفاقاً على عقد قمة بين السيسي وأردوغان في النصف الثاني من العام الحالي